الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.38
17 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١١٦ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة (تابع) (A/46/30 و A/46/275 ؛ و A/C.5/46/28 ، و A/C.5/46/31 ، و A/C.5/46/33 و A/C.5/46/35)

البند ١١٧ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (تابع) (A/46/9 و A/46/614 ؛ A/C.5/46/15 ، و A/C.5/46/31 و A/C.5/46/33)

١ - السيدة فووريين (فنلندا) : تكلمت باسم بلدان الشمال الاوروبي فقالت إنه ينبغي على اللجنة ألا تنسى أن المسائل التقنية المعقدة المطروحة عليها تترجم إلى واقع ملموس في حياة ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ شخص موظفين في إطار النظام الموحد للامم المتحدة في ١٨٠ بلدا وإقليما ، يعمل معظمهم في الميدان ، حيث تتباين الشروط تباينا شديدا . وينبغي أن تدرك اللجنة أيضا أن تكاليف الموظفين تشكل حوالي ٧٥ في المائة من ميزانية الامم المتحدة .

٢ - وأفادت أن حكومات بلدان الشمال الاوروبي تؤيد تأييدا قويا النظام الموحد ، بالنظر إلى أنه وجد لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة . وبناء على ذلك ، فإن تلك الحكومات تشاطر لجنة الخدمة المدنية الدولية مخاوفها إزاء قرارات منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية إضافة عناصر جديدة إلى نظم معاشاتها التقاعدية ، وتعرب عن الامل في إجراء مزيد من الاتصالات بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومختلف منظمات النظام الموحد بغية تفادي مثل هذه الحوادث المؤسفة .

٣ - وقالت إن وفود بلدان الشمال الاوروبي تؤيد من حيث المبدأ التوصيات التي قدمتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها بالرغم من أنها كانت تتمنى أن لو كان في الإمكان النظر بصورة أشمل في الآراء التي أعرب عنها الموظفون ولجنة التنسيق الإدارية .

٤ - وأضافت أنه منذ عام ١٩٨٤ والنظام الذي ينظم أجور الفئة الفنية يعمل ضمن نطاق الهامش ١١٠ - ١٢٠ ، بينما قرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٤ يدعو إلى أن تكفل لجنة الخدمة المدنية الدولية أن يكون متوسط الهامش ١١٥ على امتداد فترة خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٩٠ . وقد أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بإلغاء متوسط الخمس سنوات البالغ ١١٥ للهامش لتفادي حدوث تجميد طويل الاجل للاجور ، الامر الذي سيكون له أثر سلبي على النظام الموحد . وقد حددت لجنة الخدمة نهجين بديلين للسنتين ١٩٩٣

(السيدة فووريخن ، فنلندا)

و ١٩٩٣ لتأخذ في الحسبان الزيادات المتوقعة في المرتبات التي سيدفعها البلد المتخذ أساسا للمقارنة ابتداء من عام ١٩٩٤ والانخفاض المتوقع في الهامش في ذلك الوقت . وقد أوصت لجنة الخدمة بالاخذ بالبديل المشتمل على فئات جزئية من تسوية مقر العمل ما دام لا يحدث تجاوز للحد ١٢٠ ، وذلك في محاولة لتوفير تعويض حدّي على الاقل عن التضخم . ولما كان هذا البديل لا يستبعد بصورة مؤكدة إمكانية حدوث تجميد ، فإن حكومات بلدان الشمال الاوروبي تود مواصلة مناقشة البند في المفاوضات غير الرسمية بغية الوصول إلى حل يكون مقبولا للجميع ويعالج في الوقت ذاته المسألة الهامة المتمثلة في استعادة القدرة التنافسية لمرتبات الامم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها ترحب بإجراء مزيد من الدراسات بصدد المسائل التي ستقدم في الدورة السابعة والاربعين ، حسبما اقترحت لجنة الخدمة المدنية الدولية ولجنة التنسيق الإدارية .

٥ - ومضت تقول إن أحد أهداف استعراض شروط خدمة الفئة الفنية والفئات الاعلى يتمثل في تبسيط نظام الأجور والاستحقاقات المعقد . وقد استحدث جدول المرتبات الاساسية من أجل توفير مبالغ دنيا تدفع على نطاق المنظومة ، لمكافأة الانتقال والتعويض عن ظروف الخدمة الشاقة . ويبدو أن الموظفين يميلون بالفعل إلى مراكز العمل ذات الظروف الشاقة ، وقالت إنها تتطلع إلى صدور تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلق بالنظام في الدورة السابعة والاربعين . وأعلنت أن حكومات بلدان الشمال الاوروبي على استعداد للنظر بصورة ايجابية في توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بمنح زيادة في جدول المرتبات الاساسية قدرها ٨,٦ في المائة اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٣ ، ولكنها تطلب إيضاحات عن التكاليف ذات الصلة التي ستُحمّل على الموارد الخارجة عن الميزانية .

٦ - وأكدت أنه ينبغي أن يكون الهدف الاساسي من نظام المعاشات التقاعدي هو أن يضمن للمشتركين ، عند التقاعد ، استحقاقات تتيح لهم إعالة أنفسهم في ظل ظروف لا تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي كانوا ينعمون بها خلال السنوات الاخيرة من خدمتهم .

٧ - وأوضحت أن الاستعراض الشامل للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي والمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمات العامة ، الذي ستضطلع به لجنة الخدمة المدنية الدولية بالاشتراك مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، هو

(السيدة فووريينن ، فنلندا)

عملية هامة ومعقدة . فمن المهم للغاية تحديد النهج الاكثر انصافا ، والنظر فيما إذا كانت المعاشات التقاعدية لكل من موظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة ينبغي أن تحدد على أساس المبدأ نفسه . وأعربت عن موافقة حكومات بلدان الشمال الاوروبي على توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بوجوب استخدام المنهجية الحالية إلى حين استكمال الدراسات المطلوبة ، وعن قبولها للجدول المنقح للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الذي سيطبق اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وأشارت الى التوصيات المتعلقة بتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين غير المصنفين على رتب ، الذين ينبغي إدراجهم أيضا في إطار النظام الموحد .

٨ - وفيما يتعلق بآراء لجنة الخدمة المدنية الدولية حول توصيات لجنة التنسيق الإدارية (A/46/30 ، المجلد الثاني ، الفقرات ٢٩ - ٤٦) ، قالت إن وفود بلدان الشمال الاوروبي تؤكد من جديد رأيها أن ممثلي لجنة التنسيق الإدارية وممثلي الموظفين ينبغي أن يشتركوا في المشاورات غير الرسمية للجنة الخامسة بشأن تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (التوصية ٧) . وذكرت أن حكومات بلدان الشمال الاوروبي تتمسك بمبدأ التفاوض المباشر بشأن شروط الخدمة . وأضافت أن لجنة الخدمة المدنية الدولية ذكرت أن اقتراح اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين في ذلك الصدد مناقض للنظام الاساسي للجنة الخدمة وغير متفق مع النظم الإدارية والاساسية لموظفي المنظمات (A/46/30 ، المجلد الثاني ، الفقرة ٤٨) . فإذا كان هذا هو الحال بالفعل ، فينبغي وضع إجراءات في أقرب فرصة ممكنة لإتاحة إجراء أوفى مشاورات ممكنة مع الموظفين .

٩ - وأفادت أن الجمعية العامة ، في قرارها ٤٥/٢٤٢ ، طلبت من مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة أن يولي أولوية لوضع نهج طويل الأجل لتحديد معاشات تقاعدية أولية بالعملات المحلية وأن يقدم توصيات بشأن نظام تسوية المعاشات التقاعدية في الدورة الحالية . وتشمل مقترحات المجلس تعديل البارامترات الاربعة المستخدمة حاليا في تحديد المعاشات التقاعدية الاولية بالعملات المحلية وستكون تكلفتها التقديرية ٠,٣ في المائة من الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . وأشارت إلى أن وفود بلدان الشمال الاوروبي على استعداد للنظر في مقترحات المجلس بصورة إيجابية ، ولكن حيث أن المقترحات ستؤدي إلى تكاليف إضافية وإلى خلل اكتواري ، فإن حكومات بلدان الشمال الاوروبي توافق على رأي اللجنة الاستشارية

(السيدة فووريينن ، فنلندا)

(A/46/614 ، الفقرة ٣٢) القائل إنه ينبغي على المجلس أن يواصل "الدوزنة الدقيقة" لمقترحاته كي يحد من التكاليف .

١٠ - وفيما يتعلق بعائد استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية البالغ ٨,٩ في المائة ، والذي يمثل معدلا حقيقيا للعائد مسوى وفقا للتضخم البالغ ٣,٨ في المائة ، ترى حكومات بلدان الشمال الاوروبي أن النتائج طيبة ، وتؤيد المقترحات الواردة في مشروع القرار الذي يتضمنه المرفق التاسع عشر لتقرير المجلس (A/46/9) ، بما في ذلك الاسهام المقترح في صندوق الطوارئ لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

١١ - السيد ناصر (مصر) : قال إن المبادرات التي تهدف الى تحقيق مزيد من التحسن في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية ينبغي أن تحترم النظام الاساسي للجنة نصا وروحا . وأضاف أن وفده يرى أن النقد الموجه الى لجنة الخدمة المدنية الدولية من أنها أصبحت مسيسة بصورة متزايدة غير منصف ولا مبرر له وأن هناك حاجة الى إحداث تغييرات في عملية الاختيار لتعيين الأعضاء الجدد . ولاحظ بأسف أن منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية اتخذتا إجراءات إنفرادية فيما يتعلق بنظم المعاشات التقاعدية فيهما ، متجاهلتين الآثار التي يرتبها ذلك على النظام الموحد . وقال إنه يجب على الجمعية العامة أن تؤيد لجنة الخدمة المدنية الدولية ضد من يحاولون إضعاف النظام الموحد .

١٢ - وأعرب عن موافقته على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بصدد منهجية تحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين غير المصنفين على رتب ، ورحب بالنهج المتعمق الذي اتبعته لجنة الخدمة المدنية الدولية في استعراضها للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لفئة الخدمات العامة . وارتأى أن فحص العيوب الملازمة للنظام الحالي ينبغي أن يسفر عن منهجية أكثر بساطة ووفاءً بالحاجة .

١٣ - وفيما يتعلق بالقلق المعرب عنه إزاء إمكانية حدوث تجميد تلقائي لأجور موظفي الفئة الفنية إذا ما تجاوز الهامش الحد الأعلى البالغ ١٢٠ ، لاحظ أن مثل هذه الإمكانية واردة ضمنا في قرار إنشاء نطاق للهامش . وأوضح أن القول أن حكومة الولايات المتحدة اعترفت بأن مستويات مرتبات موظفي الخدمة المدنية لديها تأخرت بحوالي

(السيد ناصر ، مصر)

٣٠ في المائة عن المرتبات المناظرة في القطاع الخاص ، وأنها ستتخذ على الفور تدابير لجعل مستويات مرتباتها متفقة مع القطاع الخاص ، لا أهمية له في إطار الامم المتحدة . بيد أنه أعرب عن اعتقاد وفده في وجوب تفادي حدوث تجميد بقدر الإمكان ، في الوقت الذي ينبغي أن تبقى فيه أجور الفئة الفنية ضمن نطاق الهامش . وعليه فقد أعرب عن تأييده لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بوجوب إلغاء القرار الذي يطلب الى لجنة الخدمة المدنية الدولية جعل الهامش حول نقطة الوسط من النطاق وبوجوب إدارة نظام تسوية مقر العمل ضمن نطاق الهامش الحالي (A/46/30 ، المجلد الاول ، الفقرة ١١٦) .

١٤ - وذكر أن وفده يلاحظ مع التقدير أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة قد حقق معدل عائد حقيقي قدره ٣,٨ في المائة على استثماراته عن السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ . غير أن هيكل حافظة الاوراق المالية للصندوق لا يعكس الى الآن المبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة من أجل وضع استثمارات الصندوق في مناطق جغرافية مختلفة ، التي يوجد منها ١٣ في المائة فقط في البلدان النامية . وارتأى أن إعادة التشكيل الاقتصادي الجارية في كثير من البلدان النامية ينبغي أن تساعد على تنشيط استثمارات الصندوق في اقتصادات تلك البلدان .

١٥ - وفي صدد المسألة الهامة المتمثلة في الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لفئة الخدمات العامة ، قال إن من المهم أن توضع جميع البدائل موضع دراسة دقيقة من قبل الموظفين والإدارات والدول الاعضاء قبل اتخاذ أي قرار .

١٦ - ولاحظ مع التقدير الانخفاض في الخلل الاكتواري ، ولو أنه لم يتحقق بعد توازن اكتواري ، رغم الزيادة في معدل الاشتراكات التي اعتمدتها الدورة الخامسة والاربعون . وذكر أنه يبدو أن المجلس يعتزم إدخال زيادات جديدة في معدل الاشتراكات ، غير أنه قد يكون من الافضل له أن يستعرض استحقاقات المعاشات التقاعدية وأن يخفض من مصروفاته الإدارية . وفي الختام ، أعرب عن اتفاقه مع رأي مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (A/46/9 ، الفقرة ١٩٤) من أن ممارسته الجديدة المتمثلة في اتخاذ التوصيات بتوافق الآراء قللت من إلحاحية النظر في التمثيل النسبي للجمعية العامة في المجلس .

١٧ - السيد شيرونوغاران (سنغافورة) : ذكر أن الإمكانيات الاستثمارية المتاحة للمنظمة تعادل ما يقرب من ١٠ بلايين دولار ، وقال إن المعدل الحقيقي للعائد الذي حققه صندوق المعاشات التقاعدية يبدو متواضعا . وارتأى أن من المفيد أن تقوم الأمانة العامة بتعميم ورقة تبين فيها الفلسفة الاستثمارية للجنة الاستثمارات والأساس المنطقي الذي استندت اليه في الاستثمار بالعملات المدرجة في الجدول ٣ من الوثيقة A/C.5/46/15 .

١٨ - السيد فوران (وكيل الأمين العام بالنيابة ، وممثل الأمين العام في استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) : قال إن الصندوق يعمل على أساس افتراض اكتواري لعائد قدره ٣ في المائة ، وأن المعدل الحقيقي للعائد البالغ ٣,٨ في المائة الذي تحقق في السنة قيد الاستعراض يعتبر لذلك مرضيا .

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/46/11 و Add.1 و Add.2/Rev.1)

١٩ - السيد دينو (رومانيا) : قال إن البند المطروح للبحث ربما يكون أهم بند على جدول أعمال اللجنة ، وأعرب عن أمل وفده في أن تجري المفاوضات بصورة بناءة ، بالرغم من أن بعض الوفود تشعر بعدم الارتياح الى حد ما إزاء النتيجة المحتملة لتلك المفاوضات . وقال إنه إذا أُخذ توافق الآراء بعين الاعتبار ، فإنه ينبغي تجنب التكتيكات المتصلبة ، لأن القرار الذي يُتوصل إليه في صدد مثل هذا الموضوع الصعب لن يرضي الجميع أبدا .

٢٠ - وأعرب عن استعداد وفده لتأييد توصيات لجنة الاشتراكات واعتماد جدول الانصبة المقررة الجديد للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . أما بصدد مسألة المنهجية فيبدو أن اللجنة لم تدخل أية تغييرات باستثناء زيادة الحد الأعلى للدخل الفردي في صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض . وأعرب عن استعداد وفده للتفاوض بصدد اتفاق يطلب القيام بمزيد من العمل في مجال المنهجية . ووصف لجنة الاشتراكات بأنها هيئة خبيرة ، وأن دورها بهذه الصفة ينبغي ألا تحجبه الاعتبارات السياسية .

٢١ - وذكر أن مبدأ القدرة على الدفع صمد لاختبار الزمن وينبغي الاحتفاظ به ، مع أخذ جميع العوامل ذات الصلة في الاعتبار الواجب . وارتأى أن بالإمكان وضع صيغة توفيقية لفترة الأساس الإحصائية ؛ واعتقد أن استخدام فترة أقصر يمكن أن يعكس بصورة أفضل التباينات الحادة في الناتج القومي في فترات الاضطراب . وأضاف أن بعض الوفود

(السيد دينو ، رومانيا)

يشك في ملاحية مخطط الحدود ، ولكن في هذا الصدد أيضا ينبغي أن يكون من الممكن وضع صيغة تطبق بعد فترة جدول الانصبة المقررة الجديد .

٣٢ - والتفت الى مسألة اقتصاد رومانيا ، فذكر أن صورته متجهمة ، وأن المشاكل الداخلية تزيد من حدتها الآثار التي تتمخض عنها بعض التطورات الدولية . وأفاد بأن بلده مازال يشعر باثار امتثاله للجزاءات المفروضة على العراق من قبل مجلس الامن . وأكد أن بلده سيواصل الامتثال بصورة كاملة لقرارات مجلس الامن ولكن يشعر أن له الحق في طلب التعاون من أجل تخفيف تلك الآثار . وقال إنه يجب أن يوضح أن قدرة رومانيا الحالية على الدفع تقترب من الصفر بسرعة .

٣٣ - السيد بلحاج (تونس) : قال إن قيام كل دولة عضو بدفع اشتراكاتها إلى الامم المتحدة هو البادرة الايجابية الاولى التي يقوم بها أعضاء المجتمع الدولي في بداية كل سنة مالية لاثبات التزامهم إزاء المنظمة . ومع ذلك تشكل هذه الاشتراكات عبئا ثقيلا أحيانا لاسيما بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه صعوبات اقتصادية كبرى لظروف خارجة عن سيطرتها . فنمو ميزانية المنظمة ، إلى جانب تزايد عدد عمليات صيانة السلم والتبرعات ، له أثر خطير على الماليات الوطنية . ومع ذلك لا تعتبر المبالغ التي ينطوي عليها الامر غير متناسبة ويدفع بلده دائما اشتراكاته بسرعة وبالكامل .

٣٤ - وأضاف قائلا إن منهجية وضع جدول للانصبة المقررة يجب أن يحكمها مبدأ القدرة على الدفع . وهي قدرة يصعب تحديدها ، نظرا لانه يتعين أن تؤخذ عوامل كثيرة في الاعتبار . وحيث أن المنهجية يمكن أن تلائم بعض الدول الاعضاء وأن تضر بدول أخرى فيجب أن تخلو من أي غموض . وينبغي على وجه الخصوص لاي تخفيف فيما يتعلق بالدين الخارجي أن يأخذ في الحسبان سلوك الدول التي تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالدين الخارجي على الرغم من الصعوبات التي تعانيها : فهذه البلدان هي التي ينبغي أن تمنح تعديلات ، حسب الدين . ولكنها في الواقع لا تُولى الاهتمام الواجب دائما ويطلب وفده من لجنة الاشتراكات أن تدرس المسألة دراسة أوفى . وعلاوة على ذلك فإن بعض البلدان محقة في قلقها من أن عامل الدين ، يعمل أيضا لفائدة البلدان المتقدمة النمو التي عليها ديون خارجية ضخمة . وثمة فرق أساسي بين بلد نام مجبر على الاقتراض بسبب النظام الاقتصادي الدولي العدائي وبلد متقدم النمو يقترض لاسباب متعلقة بالسياسة الاقتصادية .

(السيد بلحاج ، تونس)

٣٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي تعديل الحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل في اتجاه الزيادة . وعلى الرغم من أن تحديده عند مبلغ ٠٠٠ ٣ دولار قد يصعب قبوله ، إلا أنه يمكن تحديده عند مبلغ ٨٠٠ ٢ دولار كما هو مقترح في الفقرة ١٧ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/46/11) . أما الاقتراحات المتعلقة بفترة الاساس الاحصائية فإنها لا تشكل فرقا بالنسبة لبلده ولكنه يفضل أن تستخدم اللجنة أقرب فترة إلى تاريخ سريان جدول الانصبة المقررة . وإلا فإن الاحداث المتخللة لفترات قد تعرض للخطر تطبيق مبدأ القدرة على الدفع . ومن المؤكد أن فترة ثلاث سنوات أفضل من الفترة الحالية البالغة عشر سنوات .

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالفرصة التي أتيحت له للتكلم أمام لجنة الاشتراكات في الاجتماع الاعلامي أثناء دورتها الاخيرة . وأضاف أن وفده لايزال يعتقد أن عمل اللجنة ينبغي أن يكون أكثر جلاءً . ولم يقم الاجتماع الاعلامي في الواقع إلا بتوفير فرصة لبعض البلدان للإدلاء ببيانات بشأن صعوباتها الاقتصادية وهذه تسوق الحجج من أجل منح نقط التعديلات الخاصة . ويعتقد وفده أن الصعوبات الاقتصادية ينبغي أن تنعكس في الجدول نفسه ولاتزال لديه تحفظات بشأن مفهوم التعديلات الخاصة . وقد أظهر استعمالها أوجه القصور في المنهجية المتعلقة بتحديد جدول الانصبة . ويظهر التقرير أن آلية التعديل تعطي وزنا أكبر مما ينبغي لبعض المشتركين وأن معايير التعديل التي حددتها الجمعية العامة لا تحترم . ولذلك فإن قضيتي المبدأ والتطبيق تحتاجان الى اجابة ؛ ويجب أن يوضح رئيس لجنة الاشتراكات الفقرة ٤٠ من التقرير على وجه الخصوص .

٣٧ - السيد شاه (باكستان) : قال إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل الاساس لتقييم الاشتراكات . فعلى الرغم من أوجه قصور هذا المبدأ فإنه يمكّن الدول الاعضاء من الوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة في حين يوفر تخفيضا تدريجيا بالنسبة للبلدان الفقيرة . وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات لتحديد جدول يستند إلى كل من المنهجية التي تشكل أساس المبدأ وإلى بيانات الدول الاعضاء . وأشار الى أن وفده يوافق على التوصية بأنه ينبغي أن يعتمد الجدول الجديد بالنسبة للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ .

٣٨ - ومضى قائلا إن التعديلات التي يمكن إدخالها مستقبلا على المنهجية الحالية الواردة في الفصل الثامن من تقرير لجنة الاشتراكات ، ستعقد العملية بدلا من أن تحل

(السيد شاه ، باكستان)

الصعوبات الطفيفة . فأي محاولة لربط الحصص المقررة بالعضوية في أجهزة الامم المتحدة ستتنافى مع المفهوم العام للعالمية لانها ستثبط البلدان النامية عن السعي إلى الانضمام لعضوية الاجهزة الرئيسية . ومع ذلك فإن لجنة الاشتراكات ستقوم بصفة مستمرة بتنقيح الحصص المقررة مع كل تغير في العضوية . وينبغي بدلا من ذلك أن تحاول اللجنة الخامسة أن تحدد مدى جودة اضطلاع لجنة الاشتراكات بولايتها وإلى أي مدى كانت المنهجية الحالية فعالة . ويرى وفده أن اللجنة قد اضطلعت بولايتها بشمول وموضوعية .

٢٩ - وانتقل الى استعراض الحد الأعلى لنصيب الفرد من الدخل ، فقال إن المقارنة الموضحة في الفقرة ١٦ من التقرير تشير الى أن متوسط الدخول الفردية والحدود العليا لنصيب الفرد من الدخل أصبحت متساوية تقريبا في الوقت الحالي . وأشار أن قرار تحديد الحد الأعلى لنصيب الفرد من الدخل بمبلغ ٦٠٠ ٢ دولار يتمشى مع الحقائق الاقتصادية ولكن هذا الحد أسفر عن ارتفاع المعدلات بالنسبة لبعض البلدان النامية وانخفاض المعدلات بالنسبة لبعض البلدان المتقدمة النمو . وعلاوة على ذلك فإنه نظرا لان الاقتراح المتعلق برفع الحد الى ما يجاوز ٦٠٠ ٢ دولار سيفيد بعض البلدان غير النامية ، فينبغي رفضه .

٣٠ - وأضاف قائلا إنه في ظل الحالة الاقتصادية الحالية يعد نهج التعديل حسب الدين مهما للغاية . فقد أسفر حساب تخفيف عبء الدين ، بما يدعو الى الدهشة ، الى تخفيضات بالنسبة لبعض البلدان المتقدمة النمو ربما ترجع الى عدم توفر بيانات موثوقة . وبالطبع فإن هذه البيانات تعد شرطا مسبقا لازما لاي دراسة ولاي حسابات تجريها لجنة الاشتراكات . وأشار الى أن آراء اللجنة بشأن فترة الاساس الاحصائية المحددة في الفقرات من ٥٢ إلى ٥٤ من تقريرها مقنعة ، ولكن اعتماد فترة أقصر سيجعل من الايسر مراعاة التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على الحصص المقررة . ولكن حيث أن الفترة الاطول وفرت استقرارا واستمرارية بالنسبة لجميع الدول الاعضاء ، فإن أي اقتراح بالتغيير يجب أن ينظر اليه بحذر .

٣١ - وفيما يتعلق بخطة الحدود ، أعرب عن تقدير وفده لمساهمة اليابان الطوعية بالنقاط للحد من آثاره التشويهية بما يتفق وروح قرار الجمعية العامة ٣٥٦/٤٥ ألف . ولكن نظرا لان الخطة حققت فائدة ضخمة لبعض البلدان ، أضاف أنه ينبغي على لجنة الاشتراكات أن تستمر في محاولة تعديله دون رفع المعدلات بالنسبة للبلدان النامية .

(السيد شاه ، باكستان)

وقال ، فيما يتعلق بمعدلات الصرف المعدلة حسب الاسعار ، إنه قد أشير في الفقرة ٦٤ من التقرير الى أن بعض معدلات الصرف الوطنية لا تعكس التغيرات التي في الاسعار المحلية وأن استخدامها قد يسفر عن تشويهات للقدرة على الدفع ولذلك يجب أن تقدم الدول الاعضاء معلومات دقيقة وأن تسعى الى الحصول على أرقام موثوقة .

٣٣ - ومضى قائلا إنه أي منهجية لن ترضي جميع الدول الاعضاء أبدا كما أنه لا توجد منهجية تبلغ حدا من الكمال يستوجب وقف إجراء تعديلات . ولذلك يجب التركيز على العلاقة المتبادلة القائمة بين عناصر المنهجية وبين أدائها في ظل ظروف اقتصادية متغيرة بهدف وضع منهجية عادلة ومستقرة .

٣٣ - السيدة روتهايز (النمسا) : قالت إن جدول الانصبة المقررة يجب أن يكون عادلا ومقبولا من الجميع وأن يستند الى بيانات يمكن التحقق منها وقابلة للمقارنة عن القدرة على الدفع . وأن المنهجية الجديدة التي اعتمدت في الدورة السابقة لا تفضل إلا قليلا على المنهجية القديمة التي احتفظ بها بوصفها حلا توفيقيا سياسيا والتي تعتبر غير كافية من عدد كبير من النواحي . وأنه ينبغي أن تناط بلجنة الاشتراكات ولاية اعداد خيارات لمنهجية جديدة تعكس بصورة أفضل القدرة على الدفع .

٣٤ - ومضت قائلة إن فترة الاساس الاحصائية الحالية الطويلة توفر استقرارا وتعكس الثروة الفعلية للبلد . وأي تخفيض في الفترة سيفيد أو سيضير بالدول الاعضاء بصورة جزافية . ولكن استخدام فترة أساس مدتها ١٠ سنوات جعل خطة الحدود نافلة وأدى بمضاعفته للاثر الاستقراري الى تشويه القدرة على الدفع . والارقام الواردة في المرفق السادس من تقرير لجنة الاشتراكات واضحة بذاتها ولذلك فإن ما خلصت اليه اللجنة من أنه من السابق لاوانه إصدار توصية بشأن خطة الحدود تعد مثيرة للدهشة . فإن نهج التعديل حسب الدين لا يعكس القدرة على الدفع لانه يمنح تخفيفا للعبء مزدوجا بغض النظر عما اذا كانت تبذل جهود لسداد الدين . وعلى الرغم من أن الاثر المشوّه الناجم صغير نسبيا ، اذ لم يعد توزيع سوى ٧١ نقطة فقط ، فإن حساب تخفيف عبء الدين ينبغي أن يظل مستندا الى بيانات ممكن التحقق منها . وفي ضوء الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة ، ينبغي للجنة الاشتراكات أن تجري مزيدا من البحث في مسألة الاثر المتغير لمعدل الحد الاعلى .

٣٥ - ومضت قائلة إن أكبر إعادة توزيع للنقاط تنتج عن تطبيق صيغة الحسم الممسوح

(السيدة روتهايز ، النمسا)

به للدخل الفردي المنخفض . وحيث أن الاستثمارات اللازمة لتحقيق مستوى مرض من الثروة تقلل من قدرة البلد على الدفع . فإن هذه الصيغة تعد أداة مناسبة للتمييز بين البلدان الغنية والفقيرة . وفي القرار ٢٥٦/٤٥ ألف طلبت الجمعية العامة إلى لجنة الاشتراكات أن تعدل هذا العنصر وفقا لتطور متوسط الدخل الفردي في العالم حتى عام ١٩٨٩ ، وبذلك تفسح المجال لآراء مختلفة بشأن المستوى الذي ينبغي أن يحدد عنده الحد الاعلى لحصة الفرد من الدخل . وتعتبر الحجة القائلة بأن مبلغ ٦٠٠ ٢ دولار هو أقرب إلى المتوسط العالمي الفعلي والحجة القائلة بأنه من الناحية التاريخية يقف الحد الاعلى عند مستوى أعلى من المتوسط العالمي ، سليمتين . وفي هذا الصدد فإن العنصر الثاني في الحد الاعلى لحصة الفرد في الدخل ، أي التدرج ، يتطلب مزيدا من إمعان النظر . وسيكون على الجمعية العامة أن تقرر ما إذا كانت ستقبل الحد الاعلى البالغ ٦٠٠ ٢ دولار الذي اقترحته اللجنة على أساس تدرج نسبته ٨٥ في المائة .

٣٦ - وانتقلت إلى جدول الحصص المقررة الجديد ، فأشارت إلى أنه اتبعت أربعة أسعار صرف مختلفة لحساب الدخل القومي . وعلى الرغم من أن البيانات ليست قابلة تماما للمقارنة ، فإنه ينبغي الثناء على اللجنة لمحاولتها تطبيق أسعار صرف واقعية . وينبغي أن تتمكن من استخدام أسعار أكثر اتساقا في الجداول المقبلة .

٣٧ - ومضت قائلة إن من المؤسف أن اللجنة لم تمتثل تماما للمعايير المتعلقة بالتعديل الخاص المشار إليها في الفقرة ٣ من القرار ٢٥٦/٤٥ ألف وأنها لم توفر معلومات تفصيلية بشأن قراراتها في هذا الصدد . وعلى الرغم من أن وفدها يقدر مساهمة اليابان الطوعية بالنقاط ، فإنه يشارك في القلق من أن يؤدي التخفيف الواسع النطاق إلى تقويض مبدأ القدرة على الدفع . ولا يمكن أن تعتبر نقاط التخفيف إلا علاجا مؤقتا لمنهجية غير مرضية .

٣٨ - السيد مولتري (جزر البهاما) : قال إنه إلى أن يتم بحث الآراء المختلفة للدول الاعضاء المتعلقة بما يقرر قدرة البلد على الدفع ، بشكل شامل بدلا من الشكل الفردي ، فإن هذه الآراء ستؤدي دائما إلى نتائج متناقضة وغير مرضية وبالتالي مثيرة للنزاع . وأضاف أنه ، على الرغم من أن تقرير لجنة الاشتراكات قد عكس ، بصفة عامة ، بأمانة أحكام قرار مجلس الامن ٢٥٦/٤٥ ، فإنه يرغب في أن يعرض آراء وفده بشأن بعض النتائج والمقترحات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لجزر البهاما .

(السيد مولتري ، جزر البهاما)

٣٩ - ومضى قائلا إن السبب الكامن وراء جميع التساؤلات والانتقادات المعرب عنها في اللجنة الخامسة هو الشك الاساسي في الموضوعية والعدالة المطلقة للمعايير المستعملة لتحديد جدول الانصبة المقررة . وأن وفده يرى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية عموما للبلد قد تثبت أنها مؤشر على قدرتها العامة على الدفع أفضل من الدخل القومي . ووفقا للمطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٤٥ ألف ، ينبغي إيلاء اعتبار للجمع بين الدخل القومي وقائمة المؤشرات المقترحة في الفقرة ٣ من القرار ٢٣٣/٤٣ باء . وينبغي أن يضاف إلى هذه القائمة عامل إضافي : توزيع الدخل في الاقتصادات النامية . فعندما تظل حصة ضخمة من دخل البلد في أيدي الاقلية الثرية فمن الضروري تعديل مفهوم الدخل القومي ليأخذ هذا التوزيع في الحسبان . ففي ظل النظام الحالي على سبيل المثال ، لا تعكس الحصة المقررة لبلده الحقيقة المتعلقة بأن دخل الاقلية الثرية لا يبقى ، بصورة ثابتة ، في جزر البهاما .

٤٠ - ومضى قائلا إن وفده يدرك الصعوبات المنطوية على تنفيذ جدول للحصص المقررة من منظور التنمية في مواجهة منظور للنمو . وتشمل هذه الصعوبات التحديد الكمي لمؤشرات التنمية وتحديد المرجحات التي تعطى لمجموعة محددة أو مترابطة من العوامل غير الموضوعية حتما ، وعدم توفر بيانات احصائية كاملة وحديثة وقابلة للمقارنة من عدد كبير من الدول الاعضاء وهو ما يرجع جزئيا إلى اختلاف نظمها الاحصائية . ولتفادي هذه المشاكل ، من الضروري إعادة تنظيم الأولويات والموارد على كل من الصعيدين الوطني والدولي وتغيير النهج المتبع إزاء جمع البيانات . وإلى أن يمكن التعبير احصائيا عن المؤشرات الاضافية السابقة الذكر ، فإن وفده يوافق على أنه ينبغي الاستمرار في استعمال الدخل القومي بوصفه المعيار الاساسي للقدرة على الدفع .

٤١ - وقال إنه على الرغم من أن الدخل القومي يخضع لعوامل خارجية غير مؤاتية مثل التضخم وتقلبات العملة ، فإن التدابير التي تقترحها اللجنة للتخفيف من هذه التأثيرات ومن بينها استخدام فترات أساسية احصائية تتجاوز الثلاث سنوات مقبول بالنسبة لوفده . وينبغي أن يشار إلى أن هذه الفترات تستعمل كوسيلة لتقليل آثار التقلبات الاقتصادية القصيرة الاجل والتحركات في أسعار الصرف . وأضاف أن وفده يعتقد لذلك أنه ينبغي الابقاء على فترة السنوات العشر الحالية إلى حين زوال الحاجة إلى هذه الالية التعويضية .

٤٢ - وأضاف قائلا إن معدلي الحد الاعلى والحد الادنى يشكلان آلية تعويضية أخرى

(السيد مولتري ، جزر البهاما)

ضرورية وإن إلغاءهما سيزيد من ميل الجدول لصالح الدول الاعضاء القوية اقتصاديا . وأن وفده يشجع لجنة الاشتراكات على مواصلة دراسة نهج التعديل حسب الدين ومفاهيم الدخل البديلة التي تعد هامة للتخفيف عن عدد كبير من البلدان النامية ومن بينها جزر البهاما .

٤٣ - وأشار إلى أن وفده يرى إنه لن يتحقق سوى مكسب ضئيل من اعتماد جدول لفترة تقل عن ثلاث سنوات . ويأمل في أن تتمكن لجنة الاشتراكات ، خلال هذه الفترة ، من إكمال الدراسات والمفاوضات اللازمة لتحسين المنهجية الحالية بحيث يكون الجدول الجديد أكثر تمشيا مع الحالة الفعلية للدول الاعضاء . كما سيتيح هذا وقتا كافيا للجنة لتحلل البيانات المقدمة وللدول الاعضاء لتقوم بما يلزم لتجميع احصاءات أحدث وأكمل . وينبغي أن تحجم اللجنة الخامسة عن جعل جدول الانصبة المقررة خاضعا لاستعراض سنوي . ويتمثل المطلوب منها في السنتين المؤديتين إلى سنة الجدول في تزويد لجنة الاشتراكات بالتوجيه الذي تحتاجه لوضع الجدول .

٤٤ - واختتم كلمته قائلا بانه ينبغي أن تعتبر الانصبة المقررة استثمارات وإنه يتعين على اللجنة الخامسة أن تكفل الا تؤدي أوجه عدم الانصاف القائمة في جدول الانصبة المقررة إلى نفي المشاكل التي يقصد من هذه الاستثمارات أن تخفف من حدتها .

٤٥ - السيد أوسيبا (الارجنتين) : وافق على انه من المنطقي التفكير بان الدخل الفردي لا ينبغي أن يكون العامل الوحيد في تحديد القدرة على الدفع . وقال إن المعيار الاساسي قد تَشوه وتآكل مع مرور الزمن بفعل إضافة بعض العوامل مثل المخصصات المنخفضة للدخل الفردي وتدريج التخفيف ، أو التعديل حسب الدين ، وخطة الحدود ، والنسب الدنيا والقصوى ، والتعديلات الخاصة . ورغم أنه من المؤكد أنه يمكن تحسين المنهجية ، نظرا لضيق الوقت المتاح ، فإنه لا ينبغي للجنة الخامسة الاضطلاع بمسؤوليات هيئة من الخبراء . بل عليها بدلا من ذلك أن تقتصر على تزويد لجنة الاشتراكات بمبادئ توجيهية جلية ودقيقة وإلزامية ، فيما لو رغبت بذلك .

٤٦ - وقال إن الخطأ الكبير في التعامل مع جدول الانصبة المقررة في الماضي كان في التركيز على الرؤية الخاصة وغير الدقيقة للكل - وهذه نزعة خطيرة في لعبة "انعدام المبلغ" . وإن وفد بلده مستعد في الوقت الحاضر لقبول الجدول المقترح لمدة ثلاث

(السيد أوسيبا ، الارجنتين)

سنوات ، على أساس أن تعكس الجداول المقبلة قدرة الدفع الحقيقية للدول الاعضاء وأن تكون منصفة وعادلة ومرتكزة على قاعدة بيانات موثوقة وقبل كل شيء شفافة .

٤٧ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إنه على الرغم من أن بحوث كثيرة قد أجريت على مدى أعوام كثيرة استجابة لإلحاح الجمعية العامة ، لم تستطع لجنة الاشتراكات انجاز منهجية مقبولة عالميا تقوم بتحديد دقيق للقدرة على الدفع . وإن كون واقعية المنهجية الراهنة تخفض اشتراكات عدد من البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية المتوسطة الدخل مثل الجزائر ، تثبت بشكل واف طبيعتها غير المنصفة . فلقد اعتمد جدول الانصبة المقررة لعام ١٩٨٨ بتوافق الآراء على أن تجري لجنة الاشتراكات دراسة معمقة وشاملة تهدف إلى تحسين هذه المنهجية . غير أن جدول الانصبة المقررة المقترح في تقرير اللجنة ، والإضافة ٢ عليه (A/46/11 و Add.2) لا يختلف اختلافا جوهريا عن الجداول السابقة . فإن اللجنة ، بدلا من اتخاذ تدابير واضحة وجديدة ، كما أمل وفد بلده ، بنت أعمالها على أساس نفس المنهجية التي فقدت مصداقيتها - منهجية لم تأخذ بعين الاعتبار الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة ، بمعدلات نموها المستقرة نسبيا ، وبين البلدان النامية ، التي أحبط جهود تنميتها عبء ديونها الخارجية الساحقة ، وهبوط أسعار موادها الاولية والاثار المدمرة لمختلف الكوارث الطبيعية .

٤٨ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من إدراج دول أعضاء جدد ، فإن معظم التعديلات إلى أعلى ستتحملها البلدان النامية المتوسطة الدخل ، في حين أن معظم التعديلات إلى أدنى ستعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو . وإن عجز المنظمة عن وضع منهجية تقبلها جميع الاطراف ، ربما يعود إلى القيود المتأصلة في مفهوم الدخل القومي ، وإن الجزائر تواصل تأييد وضع نهج بديل يعكس بشكل افضل القدرة على الدفع ، سواء بطريقة مستقلة أو بالإضافة إلى الدخل القومي .

٤٩ - واستطرد يقول إن وفد بلده في الوقت الذي يدرك فيه الهدف من فترة السنوات العشر الاساسية الإحصائية ، وهو موازنة اثر التغيرات الاقتصادية المفاجئة او المؤقتة . وبالتالي التوصل إلى أنصبة مقررة أكثر واقعية - يعتقد بأن اشتراكات الدول الاعضاء ينبغي أن ترتكز على قدرتها على الدفع في وقت الدفع ، ولذلك يؤيد استعمال فترة أساسية أقصر بغرض تحديد الانصبة المقررة .

(السيد الهواري ، الجزائر)

٥٠ - ومضى قائلا إن تعديلات ديون كثير من البلدان ، في ظل نظام تخفيف الديون الحالي ، قد خُفضت بل حتى أنها ألغيت من خلال إعادة توزيع النقاط التي يتطلبها تطبيق المعدلات الدنيا والقصوى . ربما يكمن الحل في تعديل الدين بعد تطبيق خطة الحدود ومنح نسبة تعديل أكبر . علاوة على ذلك ، بما أن نظام تخفيف عبء الديون قد وضع بغرض تخفيف عبء البلدان النامية المثقلة بالديون أكثر من سواها ، ينبغي للجنة الاشتراكات أن تكون حذرة في قصر هذه التعديلات على هذه البلدان وحدها . وأعلن موافقة وفد بلده على قرار اللجنة (A/46/11 ، الفقرة ٦٢) بأنه سيكون من السابق لأوانه تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن خطة الحدود وقال إن وفده يطلب إلى اللجنة ، لدى مواصلتها النظر في هذا الموضوع ، أن تحرص على ضمان عدم إجراء أي تغييرات في الصيغة لا تزيد الانصبة المقررة للبلدان النامية .

٥١ - وأضاف يقول إنه ينبغي مواصلة الممارسة المتمثلة في إجراء تعديلات خاصة لتخفيف أي حالات إجحاف ، إلى حين يتم وضع منهجية أكثر انصافا . وأن هذه العملية ينبغي أن تكون مرنة وأن ترتكز على معايير شفافة وموحدة . وإن وفده يلاحظ بفزع تقلص عدد البلدان التي تقدم نقاطا للتعديلات الخاصة التقليدية تقلصا كبيرا ، وعدم توزيع هذه النقاط وفقا للمعايير المحددة في الفقرة ٤٣ من تقرير اللجنة لعام ١٩٩٠ (A/45/11) .

٥٢ - وقال ، فيما يتعلق بوضع منهجية أكثر انصافا ، إنه يود معرفة التقدم المحرز في الامتثال للطلب المتضمن في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٤٣ باء ، والمتكرر في الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٩٧/٤٤ ألف والفقرة ٤ (ز) من القرار ٢٥٦/٤٥ ألف .

٥٣ - وأضاف يقول إن الجلسة الإعلامية التي عقدتها لجنة الاشتراكات خلال دورتها الحادية والخمسين كانت خطوة ايجابية جدا نحو إقامة حوار بين اللجنة والدول الاعضاء . ومع ذلك ، ثمة حاجة إلى عمل المزيد لضمان شفافية أعمال اللجنة . ربما ينبغي للجمعية العامة التفكير بإمكانية إعطاء الإذن لممثلي الدول التي ليست أعضاء في لجنة الاشتراكات لحضور جلساتها كمراقبين . وإلا ، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الجلسات الإعلامية وتحسينها كي تتاح للوفود المهتمة بذلك إمكانية الوصول إلى الوثائق وكي تتمكن من مواكبة أعمال اللجنة .

(السيد الهواري ، الجزائر)

٥٤ - وقال بأن النصيب المقرر للجزائر قد عدل مرة أخرى إلى الاعلى ، وذلك رغم الصعوبات الاقتصادية والمالية المتزايدة الناتجة عن انخفاض كبير في ايراداتها من الصادرات وعن عبء ديونها الخارجية الثقيل . وانه لمن الصعب قبول مثل هذه الزيادات المنتظمة ، خاصة وأن مساهمة الجزائر أكبر بكثير من مساهمة بلدان افريقية أخرى ذات اقتصادات مماثلة في الحجم بصورة أساسية . ومع ذلك ، يبقى بلده شديد التمسك بمثل الامم المتحدة وأنشطتها وتتبنى دائما موقفا ايجابيا من اشتراكاتها . وأضاف أن بلده لا يزال يؤمن بقدرة لجنة الاشتراكات على القيام ، على وجه السرعة ، بوضع منهجية جديدة ومحسنة لتحديد جدول الانصبة المقررة يفي بجميع المتطلبات اللازمة .

٥٥ - السيد روو (جمهورية كوريا) : أعلن التزام بلده الكامل بأهداف الامم المتحدة ومبادئها وأنه مستعد بصفته عضوا جديدا ، للمساهمة في تكاليف المنظمة طبقا للمبادئ المطبقة عالميا على جميع الدول الاعضاء . وقال إن لجنة الاشتراكات قد قررت التوصية بزيادة نصيب جمهورية كوريا المقرر إلى أكثر من ثلاثة أمثال ، من معدله الافتراضي السابق البالغ ٠,٢٢ في المائة إلى ٦٩ في المائة وأنه ليست هناك سابقة لهذه الزيادة الضخمة في تاريخ المنظمة . وفي حين أنه تم تحديد المعدل الافتراضي للدول التي لها صفة المراقب بالمنهجية نفسها التي استخدمت لحساب النصيب المقرر للدول الاعضاء ، فإن ما تدفعه الدول غير الاعضاء فعلا لا يشكل إلا نسبة بسيطة من هذا المعدل . فمن الطبيعي إذن أن تتوقع هذه الدول ، بعيد نيلها العضوية أن يزداد نصيبها المقرر الفعلي إلى المستوى الكامل للمعدل الافتراضي ، أو إلى مستوى شبيه مع التعديلات اللازمة . ومع ذلك قررت لجنة الاشتراكات ، بشكل مفاجئ لبلده ، عدم تطبيق خطة الحدود على نصيبه المقرر لسبب وحيد وهو التغير الاساسي لمركز جمهورية كوريا . وهذا استثناء تعسفي ولا يمكن أن يعتبر منصفا . إذ أن بلده عضو كامل منذ وقت طويل في عدد من المنظمات الدولية التي تستعمل المعدل الافتراضي نفسه لتحديد نصيب عضويتها المقرر . وقال إنه لو قُبلت توصية اللجنة ، يكون من غير المعقول أن تزداد التزامات بلده المالية إزاء هذه المنظمات إلى أكثر من ثلاثة أمثال بدون أي تغيير في مركزه بالنسبة إليها . وإذا ما أريد تطبيق نظام للحدود ، فإنه ينبغي أن يطبق عالميا ، دون أن يؤخذ في الحسبان الاداء الاقتصادي القوي إلى درجة استثنائية لبلد معين في وقت معين . وأضاف أن بلده ، بصفته مراقبا ، لم يستطع التعبير عن رأيه أثناء الجلسات التي اتخذت فيها لجنة الاشتراكات القرار المعني ، وهو يود أن يوضح أن مستوى معدل النصيب المقرر المقترح وسببه المنطقي غير مقبولين .

(السيد روو ، جمهورية كوريا)

٥٦ - السيد أحمد (العراق) : قال إن لجنة الاشتراكات أشارت إلى أن المعيار الاساسي في تحديد جدول الانصبة المقررة هو قدرة الدول الاعضاء على الدفع . ولقد استخدمت لجنة الاشتراكات ، لدى اضطلاعها بمهمتها لفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ، قاعدة بيانات عن الدخل القومي لفترة السنوات ١٩٨٠-١٩٨٩ ، والمنهجية الموصوفة في الوثيقة A/46/11 . إن العراق ، الذي يدرك تماما الازمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة والتي يكمن حلها في التزام الدول الاعضاء بتسديد اشتراكاتها المقررة ، كان دوما يفي بالتزاماته الكاملة . ومنذ فرض مجلس الامن الحصار على بلده في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، تم تجميد جميع أرصدتها في الخارج وعانت من دمار هائل من جراء القصف والتخريب الداخلي . وتؤكد التقارير التي قدمتها بعثات زائرة ، مثل التقارير المتضمنة في الوثيقة S/22328 المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، والوثيقة S/22366 المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ والوثيقة S/22799 المؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ الضرر الذي لا يمكن تصوره الذي ألحق بمؤسسات البلد الاقتصادية وهيكلها التحتي . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحصار المستمر والالتزامات المالية التي فرضها مختلف قرارات مجلس الامن تزيد من ضعف قدرته على الدفع .

٥٧ - وتابع كلمته قائلا إن العراق حاول نقل وقائع حالته الاقتصادية والمالية بعد الحرب إلى الامين العام وإلى مجلس الامن ، إلّا أن لجنة الاشتراكات لم تأخذ تغيير الحالة فيه بعين الاعتبار ، بل إنها زادت نصيبه المقرر من ٠,١٢ في المائة إلى ٠,١٣ في المائة . وهذا بالفعل غير واقعي . واختتم كلمته معبرا عن أسف وفد بلده لعدم إمكانه قبول هذا الجدول وهو يأمل في أن تعيد اللجنة الخامسة والجمعية العامة النظر في نصيبه المقرر ، تسليما منهما بأن العراق منع من نصيبه المقرر بقوة قاهرة .

٥٨ - السيد شيروناغاران (سنغافورة) : قال إنه يصعب على اللجنة الخامسة درس تقرير لجنة الاشتراكات بالتفصيل ، لانه لا يتضمن إلّا موجزا لمناقشاته . ولذلك يقترح وفد بلده أن تقوم الدول الاعضاء بتأييد توصياتها . وأضاف أنه يمكن إزالة الاستياء الذي عبر عنه بعض الدول الاعضاء إزاء المنهجية الحالية المتبعة في إعداد جدول الانصبة المقررة عن طريق إعطاء توجيهات جديدة إلى لجنة الاشتراكات في القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة . وينبغي أن يكون الهدف تحسين المنهجية لكي تصبح واضحة وعملية ومقبولة من غالبية كبيرة من الدول الاعضاء .

(السيد شيروتاغاران ، سنغافورة)

٥٩ - وأعلن موافقة بلده الكاملة على وجوب استناد جدول الانصبة المقررة إلى المعيار الاساسي للقدرة على الدفع . وقال إن من المهم ، لدى تحديد هذه القدرة ، معالجة المشاكل الاقتصادية المحددة التي تصيب أي مجموعة خاصة من البلدان ، خاصة البلدان النامية ، وأن وفد بلده يؤيد أيضا مقترح لجنة الاشتراكات بأنه ينبغي تعيين الحد الاعلى للدخل الفردي بمبلغ ٦٠٠ ٢ دولار أمريكي ، وهو يعتقد أنه ينبغي للجنة مواصلة تطبيق الدخل الفردي الوسطي العالمي ، بدلا من رقم أعلى اعتباطي ، بوصفه الحد في عمليات تحديد الانصبة المقررة .

٦٠ - وأضاف قائلا إن خطة الحدود قضية خلافية منذ سنوات عديدة ، ولكن نظرا لان أكثرية المستفيدين منه هم البلدان النامية ، يعتقد وفد بلده أنه ينبغي إبقاؤه حتى يعثر على طرائق بديلة بغية تجنب زيادات مفاجئة في الانصبة المقررة للبلدان النامية المتوسطة الدخل .

٦١ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتعديلات الخاصة التي تجري على الجدول المحسوب بالآلة ، فإن اليابان هي حاليا المتبرع الوحيد بالنقاط التي تقدمها عادة البلدان الغربية لمساعدة البلدان النامية ؛ وإن وفد بلده يشني على اليابان لكرمها . وأن أثر الحصول على نقطة تخفيفية واحدة يتمثل في تخفيض الزيادة في النصيب المقرر بالآلة لسنغافورة إلى النصف ، من ١٨,٣ في المائة إلى ٩,١ في المائة . إلا أن هذه الزيادة لا تزال كبيرة بالنسبة لمثل هذا البلد الصغير . وإن المستفيدين الكبار الآخرين من عملية التخفيف هم أيضا البلدان النامية التي عانت من زيادة نقطتين في أنصبتهم المقررة المحسوبة بالآلة ، وقد أعطيت كلا منها نقطة تخفيفية .

٦٢ - وقال ختاما إن فترة الاساس الإحصائية البالغة عشر سنوات التي أُدخلت عام ١٩٨١ أفادت الدول الاعضاء بتأمينها الاستمرارية في جداول الانصبة المقررة وتخفيف التقلبات الاقتصادية . ورغم تفضيل بعض الاعضاء لفترة أساس أقصر ، فإن وفد بلده واثق من أن الغالبية الكبيرة ستؤيد استبقاء فترة السنوات العشر . وقال إن وفده يؤيد كذلك توصية لجنة الاشتراكات بوجوب تطبيق جدول الانصبة المقررة الجديد لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٢-١٩٩٤ .

٦٣ - السيد هـ . كبير (بنغلاديش) : قال إن تقرير لجنة الاشتراكات يستحق درسا دقيقا ، وانه فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في وضع جدول الانصبة المقررة ، يعتقد وفد بلده أن النظام القائم ، بالرغم من تعقده والحاجة الملحة إلى تحسينه لكي يأخذ قلق الدول الاعضاء المشروع بعين الاعتبار ، لا يزال ممكن التطبيق .

٦٤ - وقال ، فيما يتعلق بالعناصر الفردية للنظام ، إن وفد بلده يعتقد أنه ينبغي استبقاء فترة الاساس الاحصائية الطويلة البالغة عشر سنوات لان فترة الاساس الطويلة يمكن أن تجعل خطة الحدود غير ضرورية باستبعادها لاثر التقلبات الاقتصادية القصيرة الامد . وأضاف أن وفده قد فوجئ وشعر بعدم الارتياح لان لجنة الاشتراكات ، منحت تخفيفا لعدد من البلدان المتقدمة بموجب نهج التعديل حسب الدين ، خلافا للنية الاصلية بان تقتصر الهدف الاساسي القاضي بالاستفادة على البلدان النامية المثقلة بديون خارجية كبيرة . وقال إن وفد بلده يحث لجنة الاشتراكات على حل المشكلة في أسرع وقت ممكن . كما يحث اللجنة على عدم إجراء أي تعديلات على خطة الحدود يمكن أن تسبب زيادة في الانصبة المقررة للبلدان النامية . وإنه ، في هذا الصدد ، يلاحظ تقديم اليابان ٢٤ نقطة لتخفيف الاثار المشوّهة لخطة الحدود و ٢٦ نقطة زائدة للتعديلات الخاصة العادية لجدول الانصبة المقررة ، وهو يأمل أن تكون البلدان الاخرى بمستوى هذا الكرم . وقال إن عملية التخفيف تقوم بدورها في جعل الجدول المعد آليا منصفا وعادلا . وإن من المأمول أن تجعل الجلسات الإعلامية ، مثل تلك التي نظمتها لجنة الاشتراكات في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عملية التخفيف أكثر شفافية وأن تشجع الدول الاعضاء على تقديم نقاط للتوزيع أكثر من تلك الواردة في الجدول الجديد المقترح .

٦٥ - وأردف يقول ، فيما يتعلق بالمستوى المناسب للحد الاقصى للدخل الفردي ، أن وفد بلده يأمل في التوصل إلى اتفاق في الآراء . وأنه لا يمكن أن تكون هناك مبالغة مهما أكد على فائدة معدلات الصرف المكيفة حسب الاسعار في تصحيح التشويهات ذات الصلة بالتضخم . وأن وفد بلده سينتظر باهتمام نتائج الاعمال المتواصلة للجنة في هذا الموضوع .

٦٦ - واختتم كلمته بالقول إن اللجنة بذلت قصارى جهدها فيما يتعلق بجدول الانصبة المقررة بحد ذاته ، ويود وفد بلده التوصل إلى اتفاق في الآراء . فإن المشكلة تتسم بالصعوبة ، ومن المستحيل إرضاء الجميع . وأضاف أن وفد بلده سيعالج القضية بروح من التعاون . وهو يرى أن التوصية بتطبيق الجدول الجديد لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٢-١٩٩٤ معقولة ، لانه يمكن أن يتيح الاستقرار والاستمرارية لجميع المعنيين بالامر ، وفترة راحة ضروري جدا من المناقشات السنوية المثيرة للخلاف .

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠